



بنك الخليج

بنك الخليج – الكويت

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية للنصف الأول من عام 2021

3 أغسطس 2021

المشاركون:

السيد/ أحمد الدويسان – الرئيس التنفيذي بالإدارة و مدير عام الخدمات المصرفية للشركات

السيد/ ديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة/ إيلينا سانشيز – إي إف جي هيرمس

إيلينا:

صباح الخير و مساء الخير على الجميع. أنا إيلينا سانشيز. أود بالنيابة عن إي إف جي هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للنصف الأول من سنة 2021. ويسرني أن يكون معنا من خلال اللقاء السيد/ أحمد الدويسان – الرئيس التنفيذي بالإنابة و مدير عام الخدمات المصرفية للشركات لبنك الخليج والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين ببنك الخليج. يبدأ اللقاء بعرض من إدارة البنك حول المؤشرات الرئيسية للنصف الأول من 2021، ثم يفتح الباب للأسئلة والأجوبة. والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء.

دلال:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بالنصف الأول من عام 2021. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال النصف الأول من سنة 2021. و حيث أن الرئيس التنفيذي، السيد/ أنطوان ضاهر في إجازته السنوية سيقوم السيد/ أحمد الدويسان – الرئيس التنفيذي بالإنابة و مدير عام الخدمات المصرفية للشركات بتغطية أبرز المؤشرات الرئيسية لبنك الخليج، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور. وجميع المبالغ الواردة في العرض معبر عنها بالمليون دينار كويتي وتم تقريبها لتبسيط الرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول تجنب تكرار العملة عند مناقشة المبالغ المحددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي. وبعد العرض التقديمي، سنفتح الباب للأسئلة التي نلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. هذا، وسيتوفر العرض التقديمي على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى ملاحظة أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة 12 من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حالة وجود أية أسئلة لديكم.

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ أحمد الدويسان.

أحمد:

شكراً، دلال. قبل أن أقوم بتغطية البيانات المالية التفصيلية، أود أن أشير إلى بعض النقاط الموجزة فيما يتعلق بالبيئة التشغيلية في الكويت.

لقد بدأنا الربع الأول من العام بحظر تجول جزئي وفرض المزيد من القيود على الأعمال وعلى السفر للكويتيين والأجانب على حد سواء، ولكن بحلول شهر مايو تم رفع هذه القيود بفضل تسريع وتيرة الجهود المتعلقة باللقاحات. واعتباراً من شهر أغسطس، تم السماح للأجانب ممن تلقوا اللقاحات بدخول الكويت. وشهدت آفاق النمو تحسناً مع رفع معظم القيود. كما تحسنت معنويات المستهلكين وأصبحت أكثر تفاؤلاً، كما عزز الطلب المتزايد من نمو الإنفاق الاستهلاكي.

وعلى الرغم من كل هذا التحول بين البيئة المفتوحة والبيئة المقيدة، فقد نجح البنك في تجاوزها واستمر في دعم العملاء من خلال قنوات مترابطة و موحدة تتسم بالسلاسة والسهولة بفضل التحول الرقمي لمعظم أنشطة البنك الرئيسية.

وخلال هذا الربع، وفي إطار خطة بنك الخليج للتحويل الرقمي الجاري تنفيذها، فقد تمكن البنك من إطلاق نظام MX.3 بنجاح بالشراكة مع شركة موريكس، الجهة المزودة لحلول التكنولوجيا المالية والرائدة عالمياً لتطوير وامتة إدارة أسواق رأس المال ومنصات الخزانة في البنك. وسوف توفر الحلول المتكاملة التي يقدمها هذا النظام بيئة تكنولوجية صلبة تلبي متطلبات العملاء المتزايدة كما توفر السلاسة في سير الأعمال وإدارة أفضل للمخاطر. وعلاوة على ذلك فإن إطلاق نظام الخزينة الجديد يسعى إلى تحقيق الاستفادة القصوى لتحويلنا الرقمي المستمر وتحويل بنك الخليج إلى بنك رقمي متكامل.

وعلى الرغم من التحديات التي ما زلنا نواجهها نتيجة لجائحة كورونا، فقد نجح البنك في إتمام عملية استرداد السندات المساندة القائمة بمبلغ 100 مليون د.ك. وإصدار سندات مساندة جديدة

من الشريحة الثانية من رأس المال بقيمة 50 مليون د.ك. والتي تجاوزت حد الاكتتاب. وسوف يساعد هذا الإصدار في تحسين كفاية رأس مال البنك بما يتوافق مع قواعد بازل 3 ويدعم خططنا الاستثمارية بشكل عام نحو ترسيخ مكانة البنك الريادية كبنك المستقبل.

وبالانتقال إلى الصفحة 2، أود أن أخص لكم نتائج النصف الأول لسنة 2021 في خمس نقاط أساسية:

أولاً، شهد صافي الربح نمواً بواقع 40% للنصف الأول من 2021، لبلغ 16.5 مليون د.ك.، مقارنةً بمبلغ 11.8 مليون د.ك. في النصف الأول من 2020.

ثانياً، بلغت الإيرادات التشغيلية للبنك 83.2 مليون د.ك. للنصف الأول من 2021، أي بنمو نسبته 8% مقارنةً بالنصف الأول من 2020. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض كبير في تكلفة الأموال، التي تجاوزت الانخفاض في إيرادات الفوائد وكذلك التحسن في الإيرادات من صافي الأتعاب و العمولات و أرباح التعامل بالعملات الأجنبية.

ثالثاً، حافظت جودة الأصول في البنك على متانتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.4% في النصف الثاني من 2021، ويشكل هذا تحسناً عند مقارنته بنسبة 2.2% المسجلة للفترة نفسها من العام الماضي. . وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بمخصصات كبيرة مع نسبة تغطية 443%.

رابعاً، لا تزال الحدود الدنيا الرقابية لرأس المال التي تم تخفيضها في 2020 باقيةً على ما هي عليه من تخفيض، مما أتاح للبنك بالحصول على مصدات إضافية فوق تلك الحدود الدنيا. حيث إن نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لها مصدة بمقدار 480 نقطة أساس (14.3% مقابل 9.5%) ولمعدل كفاية رأس المال مصدة بمقدار 510 نقطة أساس (6.16% مقابل 11.5%). وبوجود هذه المصدات المريحة، حصلنا على موافقة بنك الكويت المركزي على

ممارسة خيار لاسترداد السندات المساندة من الشريحة الثانية بقيمة 100 مليون د.ك. والتي استحققت في نهاية شهر مايو، وإصدار سندات جديدة من الشريحة الثانية المستوفية للمتطلبات الرقابية وبحد أقصى 50 مليون د.ك. بأسعار مواتية.

وخامساً، حافظ البنك على تصنيفاته في المرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى، وفيما يلي سرد لتصنيفات البنك الحالية:

- أقيمت وكالة موديز لخدمات المستثمرين على تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وقامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف البنك للمصدر على المدى الطويل في المرتبة "A+"، مع نظرة مستقبلية "سلبية".
- وقامت وكالة كابيتال إنتلجنس بتثبيت تصنيف البنك للعمليات الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة "A+"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وكما قامت وكالة ستاندارد آند بورز مؤخراً بتعديل تصنيف البنك الائتماني من المرتبة "A-" إلى المرتبة "BBB+" كما عدلت النظرة المستقبلية من "سلبية" إلى "مستقرة". وجاء التصنيف الأخير تبعاً لتخفيض الوكالة لتصنيف الكويت السيادي من "AA-" إلى "A+" مع نظرة مستقبلية "سلبية".

ورغم استمرار الصعوبات التي نواجهها، فقد استطاع البنك بناء قاعدة صلبة لمواصلة مواجهة تلك الأوضاع العصيبة، مع دعم احتياجات النمو لعملائنا.

وبهذا، أترك المجال الآن إلى رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد شالينور، الذي سيغطي البيانات المالية للنصف الأول من 2021 بمزيد من التفاصيل. ديفيد؟

شكراً، أحمد.

ديفيد:

بالانتقال إلى الصفحة 3، يمكننا مشاهدة الفروقات الرئيسية في صافي الربح من النصف الأول من عام 2020 البالغ 11.8 مليون د.ك. إلى صافي الربح في النصف الأول من عام 2021 والبالغ 16.5 مليون د.ك. وجاءت الزيادة البالغة 4.8 مليون د.ك. في أرباحنا مدفوعة بثلاث عوامل ايجابية. أولاً: حققنا صافي إيرادات أعلى من الفوائد بواقع 4 ملايين د.ك. نتيجة للانخفاض المستمر في تكلفة الأموال. ثانياً: مع استعادة زخم النشاط الاقتصادي، شهدت رسوم البنك تحسناً كما تحسنت إيرادات تبادل العملات الأجنبية بمقدار 2.6 مليون د.ك. وثالثاً: تحسنت تكلفة الائتمان لدينا بمقدار 5.4 مليون د.ك. ومع ذلك فقد قوبلت هذه العوامل الإيجابية جزئياً بزيادة قدرها 6.7 مليون د.ك. في المصروفات التشغيلية والتي سأقوم بتغطيتها لاحقاً.

ويمكنكم أيضاً مشاهدة التحسن في العائد على حقوق المساهمين بمقدار 1.5 نقطة مئوية من النصف الأول من عام 2020 إلى النصف الأول من عام 2021.

وبالانتقال إلى الصفحة 4، لدينا المزيد من التفاصيل للنصف الأول من عام 2021 و بيانات الدخل لعام 2020.

وفي أقصى اليمين، السطر 1، نجد أن إيرادات الفوائد قد انخفضت بمقدار 22 مليون د.ك. أو 19%، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى إعادة تسعير الموجودات ومنح قروض جديدة بسعر فائدة أقل إثر خفض سعر الخصم بمقدار 125 نقطة أساس في مارس 2020.

أما النبا السار فيتمثل في أن أوضاع السيولة بقيت إيجابيةً ويمكنكم أن تلاحظوا في الخانات الخضراء في السطر 2 أن مصروفات الفوائد في مصرفنا انخفضت بمقدار 26 مليون د.ك. أي بنسبة 50% من 52 مليون د.ك. في النصف الأول من عام 2020 إلى 25.9 مليون د.ك. في النصف الأول من عام 2021.

وفي السطر 6، نرى أن الإيرادات التشغيلية شهدت نمواً بواقع 8% إلى 83.2 مليون د.ك.، مقارنةً بمقدار 77.2 مليون د.ك. في النصف الأول من 2020، وذلك نتيجةً للانخفاض في مصروفات الفوائد بأكثر من الانخفاض في إيرادات الفوائد كما ذكرنا سابقاً، وتحسن في الرسوم وإيرادات تبادل العملات الأجنبية بمقدار 2.6 مليون د.ك.

وفي السطر 7، يتضح أن المصروفات التشغيلية قد ارتفعت بمقدار 6.7 مليون د.ك.، أي 20% على أساس سنوي، إلا أنها انخفضت بنسبة 4% بالمقارنة مع الربع الأول. وتأتي الزيادة السنوية مدفوعة بشكل خاص باستثمارنا المستمر في إستراتيجية التحول الرقمي وانخفاض المصروفات التشغيلية المعلن عنها في نفس الفترة من العام الماضي بسبب تراجع النشاط الاقتصادي والإغلاق الكامل. وكانت هناك أيضاً بعض بنود المصروفات غير المتكررة في النصف الأول من عام 2021 والتي لا نتوقع تكرارها في النصف الثاني.

وفي السطر 9 في الخانات الخضراء، نشاهد أن تكاليف الائتمان قد انخفضت من 28.4 مليون د.ك. في النصف الأول من 2020 إلى 24.8 مليون د.ك. في النصف الأول من 2021.

وبالانتقال إلى الصفحة 5، نشاهد الميزانية العمومية وكيف تحركت البنود من 30 يونيو 2020 إلى 30 يونيو 2021. كما توضح هذه الصفحة مزيج الموجودات وكيف تغير على مدى الاثني عشر شهراً الماضية.

أولاً، أود أن أركز على الموجودات الموضحة في النصف العلوي من الصفحة.

على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، ارتفع مجموع الموجودات في مصرفنا بمقدار 266 مليون د.ك. أي بنسبة 4%، ليلبلغ 6.3 مليار د.ك. مقارنةً بمقدار 6 مليار د.ك. في السنة السابقة. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى حد كبير إلى الزيادة بمقدار 160 مليون د.ك. أو

12% في الموجودات السائلة (الموضحة في السطر 5) والزيادة بمبلغ 123 مليون د.ك. أو 3% في صافي القروض (الموضح في السطر 9). إلا أنه عند المقارنة على أساس منذ بداية السنة وحتى تاريخه، فقد شهد صافي القروض نمواً بمقدار 210 مليون د.ك. أي 5% وشهد إجمالي الموجودات نمواً بمقدار 179 مليون د.ك. أي 3%، مما يعكس انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وفيما يتعلق بالمكونات الرئيسية لإجمالي الموجودات (الواردة بالحروف السوداء العريضة)، نرى أن المزيج لم يتغير بصورة تذكر عما كان عليه من عام مضى.

وفي الأسطر 15، 16 و17، ترون أن معظم تمويلنا يأتي من المستحق للبنوك، والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء. ونتيجةً لنمو وودائع العملاء في مصرفنا واستقطاب المزيد من التمويل المصرفي قصير الأجل، فقد تمكنا من خفض مزيج الودائع الذي يأتي من المؤسسات المالية، الموضح في السطر 16.

وفي السطر 18، فقد قمنا في شهر مايو من العام الحالي باسترداد سنداتنا المساندة من الشريحة الثانية بمبلغ 100 مليون د.ك. واستبدالها بسندات مساندة بمبلغ 50 مليون د.ك. بمعدلات منخفضة. كما قمنا بالحصول على تمويل متوسط الأجل بمقدار 100 مليون د.ك.

وبالانتقال إلى جودة الأصول ، فقد ازدادت نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا، والموضحة في السطر 25، من 1.1% في نهاية ديسمبر 2020 إلى 1.4% في نهاية يونيو 2021 ولكنها انخفضت من مستوى 2.2% كما في نهاية يونيو 2020. وكانت نسبة التغطية، والواردة في السطر 26، قوية جداً حيث وصلت إلى 443% في نهاية يونيو 2021.

وبالانتقال إلى الصفحة 6، ترون في الرسم البياني على اليسار أنه كما في 30 يونيو 2021 بلغ إجمالي المخصصات في مصرفنا 298 مليون د.ك. بينما المطلوب وفقاً للمعيار المحاسبي

رقم 9 هو مبلغ 191 مليون د.ك.، مما أتاح لنا تجنب ما قيمته 107 مليون د.ك. من مخصصات فائضة، تفوق إجمالي المخصصات بمقدار 36%.

وبالانتقال إلى الصفحة 7، نجد توضيح لإجمالي القروض على مراحل، أولى وثانية وثالثة. وبالاطلاع على الرسم البياني في أعلى الصفحة، ترون أن المرحلة الأولى تجاوزت 90% للفترات الثلاث، بينما تراجع المرحلة الثانية من 7.7% في نهاية يونيو 2020 إلى 5.6% في نهاية يونيو 2021، كما تحسنت المرحلة الثالثة من 2.2% إلى 1.5% لنفس الفترة.

ويوضح الرسم البياني إلى اليسار أسفل الصفحة تكوين مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9. وبلغت المرحلة الأولى 21.8% كما في 31 يونيو 2021، بعد أن كانت 14.7% منذ عام مضى. أما المرحلة الثانية فتشهد انخفاضاً من 44.2% منذ عام مضى إلى 38.5% كما في 30 يونيو 2021 وبلغت المرحلة الثالثة 39.6% مقارنةً بنسبة 41% منذ عام مضى.

أما الرسم البياني إلى يمين الصفحة فيوضح أن تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9 بالنسبة لإجمالي القروض والالتزامات الطارئة كما في 30 يونيو 2021 كانت 0.6% للمرحلة الأولى، 19.4% للمرحلة الثانية، و85.1% للمرحلة الثالثة. إلا أن إجمالي التغطية يعتبر أعلى بكثير، حيث إن لدينا مخصصات بلغت 107 مليون د.ك. فوق المطلوب بموجب المعيار المحاسبي رقم 9، والبالغ 191 مليون د.ك.

وبالانتقال إلى الصفحة 8، نجد أن النسب الرأسمالية الرقابية لمصرفنا كما في 30 يونيو 2021 ظلت أعلى بكثير من الحد الأدنى الحالي لكل من النسبتين والحدود الدنيا التي كانت سائدة ما قبل جائحة كورونا.

وإلى اليسار أعلى الصفحة، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.3% أي أعلى بمقدار 480 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي الحالي البالغة نسبته 9.5% و 230 نقطة أساس أعلى من الحد الأدنى الرقابي السائد قبل الجائحة، ونسبته 12%.

وفي الأسفل إلى اليسار، بلغ معدل كفاية رأس المال لمصرفنا 16.6 أي أعلى بمقدار 510 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي الحالي والبالغ نسبته 11.5% و 260 نقطة أساس أعلى من الحدود الدنيا الرقابية السائدة قبل الجائحة، والبالغة نسبته 14%.

أما الموجودات الموزونة بالمخاطر، والموضحة في أعلى اليمين، فقد هبطت بما يقارب 0.3% ويعزى السبب الرئيسي لذلك إلى الزيادة في الضمانات والتقليل من مخاطر السوق بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وإلى الأسفل في اليمين، يتبين أن نسبة الرافعة المالية لمصرفنا كما في 30 يونيو 2021 بلغت 9.5%، أي أعلى من 9.2% لنفس الفترة من السنة الماضية، وأعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة 9، نرى نسب السيولة الرئيسية. فعلى الجانب الأيسر، نرى متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية التي بلغت 324% كما في 30 يونيو 2021 وعلى الجانب الأيمن، نرى نسبة صافي التمويل المستقر التي بلغت 109% لنفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن كلتا النسبتين لا تزالان أعلى من حدودهما الدنيا الجديدة البالغة نسبتهما 80% وحدود ما قبل جائحة كورونا والبالغة 100%.

وبالانتقال إلى الصفحة 10، نرى التصنيفات الائتمانية للبنك، فقد استطاع البنك الحفاظ على التصنيفات في المرتبة "A" من وكالات التصنيف الائتماني الثلاث العالمية الكبرى كما ذكر السيد/ أحمد سابقاً.

والآن، أود أن أعود إلى السيدة/ دلال لفقرة الأسئلة والأجوبة.

دلال: شكراً، سيد/ ديفيد. والآن نحن على استعداد للأسئلة والأجوبة. فإذا رغبت في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة للأسئلة. وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم. (توقف)

والآن نستعرض الأسئلة.

دلال (س1): لماذا زادت مخصصات القروض في الربع الثاني من عام 2021 بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2021؟

ديفيد (ج1): اشكرك، إذا بدأنا أولاً بالربع الأول، فقد شهدنا تكلفة ائتمانية منخفضة بمقدار 8.3 مليون د.ك. مما نتج عنه تكلفة مخاطر بمقدار 76 نقطة أساس. وهذه النسبة هي أقل بكثير مما شهدناه طوال عام 2020 إذ كانت تكلفة المخاطر 131 نقطة أساس. كنا قد نوهنا سابقاً إلى اعتقادنا بأن المستوى الطبيعي لتكلفة المخاطر هو حوالي 100 نقطة أساس وأنه من المحتمل عدم تمكننا من العودة إلى المستوى الطبيعي خلال عام 2021. وغالباً ما قد يؤدي توقيت المخصصات إلى بعض التقلبات من ربع إلى ربع إلا أننا على ثقة من أن مستوى الربع الثاني، الذي كان مدعوماً بشكل أساسي بزيادة المخصصات المتعلقة بقروض قائمة غير منتظمة، لا يدل على أي اتجاه معاكس لتكاليف الائتمان على المدى الطويل. وعندما ننظر إلى النصف الأول من عام 2021، نرى أن تكلفة المخاطر تبلغ 112 نقطة أساس وهي أقل بكثير من عام 2020 وعام 2019 بأكمله. ولذلك، وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف في الربع الثاني، إلا أننا لا نزال على المسار الصحيح، في هذه المرحلة، في أن تكون هذه التكاليف أقل من العامين الماضيين.

باعتقادي، علينا الإشارة هنا إلا أن نسبة القروض غير المنتظمة لم تنخفض فحسب من الربع الأول إلى الربع الثاني، حيث بلغت نسبتها الآن 1.4%، بل أننا قمنا بزيادة التغطية الإجمالية

والتي تبلغ الآن 443%. هذا وإذا نظرتم إلى النسبة المئوية في محفظة القروض في المرحلة الثانية فقد تلاحظوا الانخفاض من الربع الأول إلى الربع الثاني والذي يبلغ الآن 5.6% فقط.

دلال (س2): ما هي المستجدات الأخيرة لإعلان البنك الأخير بخصوص استلام حكم محكمة النقض بإعادة الحق للبنك باستكمال إجراءات التنفيذ الخاصة بأحد عملائه؟

أحمد (ج2): بالتأكيد، كما ذكرنا في الإفصاحات السابقة واللقاءات الخاصة بالنتائج المالية بأن محكمة النقض أصدرت حكماً يقضي بإعادة الحق لبنك الخليج باستكمال إجراءات التنفيذ. وسيتم تحديد أثر هذا الحكم والمركز المالي للبنك عند الانتهاء من إجراءات التنفيذ. ويعتمد توقيت التنفيذ على عدد من المتغيرات كما هو مذكور أعلاه. ومع ذلك، وبناء على التجارب السابقة، لا يمكننا توقع الجدول الزمني لأن العملية من المرجح أن تستغرق مدة تتراوح بين المتوسطة إلى طويلة الأجل وذلك يعتمد على طبيعة الأصول المحجوزة ومطالبات الدائنين الآخرين، إن وجدت. لقد تم تجنب مخصصات لهذا الانكشاف بالكامل وشطبه في السنوات الماضية، وبناءً على ذلك سيتم تسجيل المبالغ المستردة، إن وجدت، في بيان الدخل وذلك يعتمد على استكمال إجراءات التنفيذ.

دلال (س3): تلقينا عدد من الأسئلة حول صافي هامش الفائدة والاتجاهات في الأرباع السابقة. هل يمكنكم إلقاء الضوء على صافي هامش الفائدة وتحركات مصروفات الفائدة وما هي توقعاتكم لبقية العام؟

ديفيد (ج3): فيما يتعلق بصافي هامش الفائدة، فقد شاهدنا أنه ظل مستقراً بصورة عامة خلال الأرباع الخمس الماضية عند حوالي 2.1%. ربما نكون قد وصلنا إلى نهاية أي تخفيضات إضافية على تكلفة الأموال وقد يكون هناك بعض الضغوطات على عائدات الأصول في المستقبل. ولتعويض ذلك، نحن نركز بشدة على الحسابات الجارية وحسابات التوفير، كما أن تمديد العمل بالمتطلبات الرقابية المخففة للسيولة من قبل بنك الكويت المركزي حتى نهاية هذا العام

سوف يساعد البنك على ذلك. وقد يساعد أيضاً إعادة تمويل سندات البنك من الشريحة الثانية في الربع الثاني. لا نرى أي تحركات أساسية في أسعار الفائدة في عام 2021 ولذلك فإن أفضل تخمين هو أن هامش الفائدة سيظل مستقراً بشكل عام.

دلال: شكرا ديفد. سوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من أسئلتكم.
(توقف)

دلال (س4): هناك سؤالين متعلقين بالمصروفات التشغيلية. ما هو المعدل الطبيعي الذي ينبغي علينا توقعه بالنسبة للمصروفات التشغيلية لعام 2021؟

ديفيد (ج4): حسناً، النبأ السار هو أننا شاهدنا المصروفات التشغيلية تتخفض من مستوى الربع الأول البالغ 20.5 مليون د.ك. إلى 19.7 مليون د.ك. في الربع الثاني. و لا يزال النمو على أساس سنوي عند مستوى 20% عند مقارنة النصف الأول من عام 2021 بالفترة نفسها من العام الماضي. ويعزى السبب في ذلك إلى مجموعة من الأمور. أولاً، التأثير المقارن المنخفض للعام الماضي بسبب جائحة كورونا؛ ثانياً، الاستثمار المستمر في برنامج التحول الرقمي للبنك؛ وثالثاً، وجود بعض بنود المصروفات غير المتكررة خلال النصف الأول والتي من غير المتوقع تكرارها في النصف الثاني. ولذلك، نرى أن التكاليف قد تتخفض في النصف الثاني من العام. وإذا نظرنا إلى نمو الدخل الذي نتوقعه، نرى بعض التحسن في نسبة التكلفة إلى الدخل في البنك.

دلال (س5): يرجى شرح المزيد حول نمو القروض لديكم في الربع المعني وما هي الجزئية التي ساهمت في هذا النمو؟ ما هي التوقعات لعام 2021 من حيث نمو القروض؟

ديفيد (ج5): حسناً، أنا سعيد بنمو محفظة القروض وهذا الأمر إيجابي بالنسبة للبنك. لقد شهدنا نمواً قوياً للقروض خلال النصف الأول من العام بمقدار 181 مليون د.ك. مما رفع نسبة النمو نصف

السنوي إلى 4.1% وذلك يتجاوز ضعف النمو في القطاع المصرفي. وجاء ذلك النمو مدفوعاً بشريحتي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات مع ملاحظة بعض التباطؤ في نمو محفظة الخدمات المصرفية الشخصية بسبب برنامج تأجيل الاقساط في الربع الثاني. ومع المضي قدماً، سوف نتطلع إلى زيادة حصتنا السوقية في القطاعات المستهدفة تماشياً مع إستراتيجيتنا.

دلال:

شكراً سيد أحمد وسيد ديفيد. أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية الموضوعات والأسئلة التي طرحت اليوم أثناء اللقاء. أما الأسئلة المتبقية فهي إما قد تمت تغطيتها بالفعل أثناء العرض، أو إنها تتعلق بالمستقبل. وبذلك، نختتم اللقاء اليوم.

فإن كانت لديكم أي استفسارات أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً لكم جميعاً على مشاركتكم.